2023

التغيرات المناخية تفتك بالأمن الغذائي في الصومال

اعداد

زينب صالح

تحرير

محمد البدوي

ECHR يونيو ٢٠٢٣

6/1/2023

التغيرات المناخية تفتك بالأمن الغذائي في الصومال

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وهي المبادرة التي أطلقتها مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان تتكون من ٥٠٠ من جمعيات ومنظمات تنموية في ٩ محافظات يهدف إلى تعزيز أوضاع حقوق الأنسان في مصر. وتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات

وتوزعت الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المشاركة في المبادرة في ٩ محافظات وهي: "القاهرة، الغربية، البحيرة، الإسكندرية، بنى سويف، سوهاج، الأقصر، قنا وأسوان

صفحة الفيس بوك https://www.facebook.com/profile.php?id=100090569196942

© ALL RIGHTS RESERVED– 2021
FDHRD

مقدمة

التغيرات المناخية التي تجتاح العالم تؤثر على كافة أوجه الحياة على الأرض، لذا فقد توجهت أنظار العالم إلى أهمية أثر تلك التغيرات على حياة الإنسان، وعلى قدرته على الاستمرار في الحياة. فالتغير الذي يشهده مناخ العالم يتم ترجمته إلى ظواهر مناخية متمثلة في موجات من الحر والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر، ومن ثم نجد إن هذه التغيرات المناخية تؤثر في الإنتاج الزراعي على امتداد جميع المناطق، خاصة المناطق الفقيرة التي ستتعرض إلى أعلى درجات من عدم الاستقرار في الإنتاج الغذائي. ومما لا شك فيه أن قضية التغيرات المناخية من التحديات الرئيسية التي تواجه القارة الإفريقية نظرًا لآثارها وتداعياتها التي تفوق قدرات كثير من الدول الإفريقية في التعاطي معها، والتكيف مع آثارها المختلفة والمتعددة لتضاف لسلسلة التحديات والأزمات التي تعاني منها شعوب القارة مثل: انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وانتشار الأمراض والأوبئة، وانتشار الصراعات والنزاعات. وبالنظر لواقع المعادلة الصعبة وغير العادلة لقضية المناخ في إفريقيا، باعتبارها الأقل تسببًا في الاحتباس الحراري لكنها في الوقت ذاته الأكثر تضررًا من آثار تغير المناخ، لا سيما مع ضعف القدرات الاقتصادية وهشاشة البنية التحتية في غالبية دول القارة وبالاخص دولة الصومال.

فمع ارتفاع درجات الحرارة، والتغير في أنماط هطول الأمطار، وارتفاع مستويات سطح البحر، وتنامي ظاهرة الجفاف في الصومال، ينعكس ذلك سلبًا على الأوضاع الإنسانية لسكان الدولة التي تعاني من انتشار معدلات الفقر وارتفاع أعداد المتضررين من المجاعات. فضلًا عن ارتفاع معدلات النزوح واللجوء بسبب الأضرار البيئية، وانتشار الأوبئة. وتعد قضية الأمن الغذائي من القضايا المهمة ومن المشكلات الرئيسية التي تواجه الصومال، خاصة في ظل التغيرات المناخية والتي تؤدي إلى نقص المياه، والأراضي الزراعية المتاحة، مما يؤثر على انتشار الجوع ونقص الغذاء، وزيادة التهديدات الصحية، والتدهور البيئي والتلوث. ونظرًا لأهمية قضية الأمن الغذائي والتحديات التي تواجهها، أصبحت تشكل محورًا مهمًا في أهداف التنمية المستدامة 2030، نظرًا لارتباطها بعملية التنمية الاقتصادية من ناحية والاستقرار الاجتماعي من ناحية أخرى، فهي قضية ذات جوانب متعددة ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بعدد من القطاعات، إلا أنها ترتبط بصفة رئيسية بالقطاع الزراعي خاصة في ضوء محدودية الموارد الطبيعية واستمرار الزيادة السكانية، ومن ثم زيادة الطلب على الغذاء. ولذلك سنقوم بمناقشة تأثير التغيرات المناخية على الامن الغذائى فى الصومال من خلال عدة محاور تتمثل فى:

تعريف الامن الغذائى، تعريف التغيرات المناخية، تفسير أسباب التغيرات المناخية، توضيح تداعيات التغيرات المناخية فى الصومال، شرح تأثيرات التغيرات المناخية على الامن الغذائى فى الصومال، عرض نماذج لاطفال مصابة بسوء التغذية فى الصومال، ذكر الجهود الإفريقية والدولية للتكيف مع آثار التغير المناخي ومواجهة نقص الامن الغذائى، وتقديم بعض التوصيات التى تساهم فى حل الازمة.

تعريف الامن الغذائى:

هناك العديد من التعريفات للأمن الغذائي منها ما يلي:

١- تعرف منظمة الأغذية والزراعة الفاو الأمن الغذائي بأنه، الأمن الذي يتحقق حينما يصبح لدى جميع الأفراد في جميع الأوقات القدرة الاقتصادية والاجتماعية، للحصول على الغذاء الكافي والأمن بكامل عناصره الغذائية، للوفاء باحتياجاتهم وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية.

٢- تعريف مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي في عام ١٩٩٦، ينص على أن الأمن الغذائي يتحقق عندما تتوافر لجميع الناس في كل الأوقات، الامكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية، وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة.

٣- كما تعرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) الأمن الغذائي كالتالي : هو أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من الغذاء، بطريقة تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، وأن يتوفر في صادراتها الزراعية أو غيرها ميزة نسبية في إنتاجها، وأن توفر للأفراد ما يكفيهم من الغذاء بالكم والنوع اللازمين للنشاط والصحة، مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد المجتمع لاسيما ذوي الدخل المحدود.

٤- كما تعرف منظمة الصحة العالمية الأمن الغذائي والذي يتحقق عندما يكون لدى جميع الأفراد في جميع الأوقات، إمكانية الحصول المادي على حاجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لممارسة حياة فاعلة وصحية، واتسع المفهوم ليشمل السلامة الغذائية والتوازن في المكونات الغذائية، كما أشارت المنظمة إلى وجود مستويين للأمن الغذائي هما الأمن الغذائي المطلق والنسبي فالمطلق هو إنتاج الغذاء محليا بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى يماثل الاكتفاء الذاتي، ولكن الأمن الغذائي المطلق يصعب تحقيقه في الوقت الحالي، فلا توجد

دولة تستطيع الاعتماد على نفسها في تدبير احتياجاتها، فلابد من الاستفادة من التجارة الدولية، وما تفرضه على الدول من تخصص في انتاج السلع التي تتمتع فيها بمزايا نسبية تنافسية، أما الأمن الغذائي النسبي فهو قدرة الدولة على توفير المواد الغذائية كليا أو جزئيًا، وضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية بانتظام.

-مفهوم التغيرات المناخية:

التغيرات المناخية تعد ظواهر طبيعية تحدث كل عدة آلاف من السنين، كما تمثل تحدي يواجه البشرية وقد بدأ الاهتمام بها مع نهاية القرن التاسع عشر، وقد أكد العديد من العلماء على أن مناخ الأرض في تغير مستمر، وبشكل سيكون تأثيره سلبي على نمط حياة سكان الأرض من جميع النواحي، ومنذ ذلك الوقت قدمت تعريفات متعددة لتغير المناخ منها:

١- تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC التغير المناخي بأنه " التغير الذي يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، الذي يغير التركيب الكيميائي للغلاف الجوي على الصعيد العالمي، والذي يكون إضافة إلى تقلبية المناخ الطبيعية المرصودة خلال فترات زمنية مماثلة، وعلى ذلك فإن الاتفاقية تميز بين تغير المناخ الذي يرجع إلى الأنشطة البشرية، وبين تقلبية المناخ التي ترجع إلى أسباب طبيعية.

٢- تعريف فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ بأنه كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي، والتي ممكن أن تستمر لعقود متوالية والناتجة عن النشاط الانساني، أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي، ويضيف هذا التعريف خاصية استمرارية ظاهرة التغيرات المناخية والتي وإن كانت أسبابها آنية إلا أن استمرار آثارها السلبية ستمتد للأجيال القادمة.

٣- كما تعرف ظاهرة تغير المناخ بأنها اختلال في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وأنماط الرياح والأمطار التي تميز كل منطقة على الأرض، الدولة لشئون البيئة.

-أسباب التغيرات المناخية:

هناك أسباب أدت إلى تطور ظاهرة التغيرات المناخية وظهور ما يعرف بالاحتباس الحراري، فانبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي وإن كانت طبيعية وضرورية للحياة وتحافظ على الحرارة، إلا أن

انبعاثها بكميات متزايدة وغير منضبطة يؤدي إلى زيادة الحرارة بطريقة غير طبيعية، وبالتالي تغير في نظام المناخ كله، وتم تقسيم هذه الاسباب إلى أسباب طبيعية وأخرى بشرية كالتالي:

أولا: الأسباب الطبيعية للتغيرات المناخية:

هناك العديد من العلماء والباحثين يؤكدون أن للعوامل الطبيعية دورًا مهما في التغيرات المناخية ومنها:

١- الدورة الشمسية: وتعني التغيرات الدورية في مدار الأرض حول الشمس، وما ينتج عنها من تغير في كمية الإشعاع الشمسي الذي يصل إلى الأرض، والذي يؤثر على المناخ.

٢- البراكين: ظاهرة طبيعية تؤثر في درجة حرارة الأرض ومناخها، من خلال الطاقة الحرارية المنطلقة منها إلى الغلاف الجوي فترفع درجة حرارة الهواء والماء والتربة. كما تؤدي في كثير من الحالات الى نشوب حرائق في المدن والغابات مما يزيد من انطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون، فالغازات المنطلقة ، مع الحمم البركانية

تمنع الأشعة الشمسية من الوصول الى الأرض، وتحبس الحرارة التي تشعها الأرض والمحيطات إلى الغلاف الجوي وتمنعها من الوصول إلى الفضاء الخارجي، كما أن بعض الغازات المصاحبة للبراكين تحطم جزيئات غاز الأوزون الذي يقوم بدور أساسي في حماية الأرض من تأثير الأشعة فوق البنفسجية الضارة من الوصول إلى الأرض، وعلى الرغم من أن البراكين تطلق كل عام أكثر من ١٣٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، إلا أن الأنشطة البشرية تطلق أكثر من ١٣٠ ضعف هذه الكمية، وذلك طبقًا لبرنامج المخاطر البركانية التابع لمركز الرصد الجيولوجي الأمريكي.

٣- العواصف الترابية: في الأقاليم الجافة وشبه الجافة التي تعاني من تدهور الغطاء النباتي وقلة الزراعة والأمطار، ومن أمثلتها رياح الخماسين وما تثيره من غبار عالق في الجو.

٤- الأشعة الكونية الناتجة عن انفجار بعض النجوم حيث تضرب الغلاف الجوي العلوي للأرض وتؤدي لتكون الكربون المشع.

ثانيا: الأسباب البشرية للتغيرات المناخية:

أحدث الإنسان منذ نشأته على الأرض تغيرات هائلة في الطبيعة والبيئة، منها ما كان إيجابي وأدى إلى تطور البشرية ومنها ما كان سلبي وأدى إلى تدهور البيئة، وأصبحت تشكل تحديا واضحًا للبشرية لما صاحبها من إضعاف للتنمية في جميع المجالات، ومن هذه الأسباب ما يلي:

١- الاستعمال المفرط للموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة كالوقود الأحفوري والذي يترتب على استخراجه وتكريره واستعماله انطلاق كميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون، سواء بشكل مباشر كاستعمال السيارات والمولدات الكهربائية، أو غير مباشرة عن طريق استهلاك خدمات ومنتجات يتطلب إنتاجها استعمال الوقود الأحفوري، وتعد أنشطة إنتاج الطاقة مسئولة عن انبعاث الغازات بنسبة ٢٤% وهي الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري لإنتاج الطاقة الكهربائية، والغازات المنبعثة من معامل إنتاج الإسمنت ومصانع البطاريات، والتي تغير من تركيب الغلاف الجوي بالشكل الذي يؤدي إلى تذبذب مستمر للمناخ، وتعد الثورة الصناعية مسئولة عن زيادة تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون بمعدل ٣٥% ، والذي يعد من أكثر الغازات احتفاظا بالحرارة في الجو، كما تزال هذه الكمية في تزايد مستمر بقدر ٤% سنويًا.

٢- القضاء على المساحات الخضراء : استخدام الأراضي للبناء والتوسع الحضري يؤثر على المواصفات الفزيائية والحيوية لسطح الأرض، يليه مباشرة الانبعاثات الناتجة عن قطع الغابات وأزالتها وحرق أخشابها واستخدامه كوقود، والتي تعد أكبر مصدر لامتصاص غازات الاحتباس الحراري خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون، ولكن النسبة المرتفعة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تعود لمقدرة الأشجار على احتجاز نسبة كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون والتي تتحرر في حالة قطع الأشجار، وتتساوى الأنشطة الصناعية والزراعية وأنشطة النقل في نسبة الانبعاثات الناتجة عن النفايات.

٣- القطاع الزراعي: يتسبب القطاع الزراعي في انبعاث بعض أنواع من غازات الاحتباس الحرارى، والتي تأتي من إزالة الغابات، والتخمر المعوي للحيوانات، والسماد المتروك في الحقول، والأسمدة الكيميائية المستخدمة، وممارسات زراعة الأرز. ولقد أدت إزالة الغابات وتدهور الأراضي إلى الحد من قدرة القطاع على امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الجو أو عزلة، كما إن نسبة ٤٠% من هذه الغازات تأتي من التخمر المعوي للحيوانات المجترة والذي يشكل المصدر الرئيسي لانبعاث غاز الميثان، ومن حيث حجم الانبعاثات يشكل السماد المتروك في المراعي نسبة ١٦%، ثم استخدام الأسمدة الصناعية ١٢%، وزراعة الأرز ١٠%.

كما يجب أن نشير إلى أن الأبحاث العلمية تؤكد أن التغيرات المناخية هي نتيجة للاحتباس الحراري وذلك بسبب زيادة الغازات الدافئة خاصة ثاني أكسيد الكربون الناتج عن النشاطات الإنسانية السابقة هذا الارتفاع الاضافي لتركز الغازات سيؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض والجو.

-تداعيات التغيرات المناخية فى الصومال:

الجفاف:

لا يوجد مكان تتجلى فيه هذه الظاهرة أوضح مما هي عليه في الصومال، وهو أحد أكثر دول العالم تأثرًا بتغير المناخ، ويعاني من أسوأ موجة جفاف منذ أكثر من ٤ عقود. وانحبست الأمطار لمدة ٥ مواسم متتالية، وكانت أزمة نقص المياه، في أوائل التسعينيات، أشد وطأة عندما أودت المجاعة بحياة نحو ٢٦٠ ألف شخص. وصف تقرير صادر عن شبكة معلومات الإغاثة الإنسانية التابع للأمم المتحدة حالة ندرة المياه التي تشهدها الصومال حاليا بأنها "حالة جفاف تاريخية "واعتبرها نموذجا صارخا لتأثير التغيرات المناخية في العالم على إحدى دوله النامية التي اجتمعت عليها ويلات التغير المناخى والصراعات المسلحة في وقت واحد. ولفت التقرير إلى أن الجفاف والصراع على موارد المياه بات أحد الأسباب الرئيسية للصراعات المسلحة في الصومال والتي كان من آخرها الصراع المسلح الذي نشب في منطقة جالمودو الصومالية في أغسطس الماضي الذي خلف ٢٠ قتيلا على الأقل، وحذر من أن هذا الحادث لم يكن الأول من نوعه، وأكد قلق الأمم المتحدة من أن يصير القتال على المياه أمرا معتادا إذا لم يسرع العالم إلى مد يد العون لحكومة الصومال لمساعدتها في التغلب على آثار التغيرات المناخية. وأوضح التقرير أنه فى شهر ديسمبر ٢٠٢٢ كانت الصومال قد دخلت عام جفافها الخامس وأن شح الأمطار أجبر ملايين الصوماليين على النزوح من مناطق سكناهم، كما دمر شح الأمطار عمليات الرعي وإنتاج الألبان وصناعة اللحوم، وأخذا في الاعتبار حالة الأسواق المتدهورة بات الصوماليون يعانون من أوضاع معيشية صعبة وباتت أسعار الأغذية في غير استطاعتهم. وأشار التقرير إلى أن ١٥ مليون صومالي على الأقل باتوا يواجهون مشكلات في الحصول على الغذاء، وأن ٣٠٠ ألف صومالي باتوا مهددين بالمجاعة في إقليم "باي" الصومالي الأشد جفافا.

وارتفع عدد الصوماليين المتضررين من الجفاف من ٢ – ٣ مليون في ديسمبر ٢٠٢١ إلى ٧ – ٨ مليون في أغسطس ٢٠٢٢، كذلك ارتفع عدد المشردين والنازحين عن مواطن سكناهم الأصلية داخل الصومال بسبب الجفاف وضيق العيش إلى مليون و١٧٠ ألف و٨٤٢ صوماليا خلال الفترة من يناير ٢٠٢٢ حتى نهاية سبتمبر الماضي؛ بينهم ٦٨ ألف و٣٩٣ نازحا تقطعت بهم السبل في مناطق الشمال الصومالي بنهاية سبتمبر الماضي بزيادة نسبتها ٣٠% عن العدد المسجل في أغسطس السابق له وفقا للبيانات الصادرة عن بعثات الإغاثة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة العاملة في الصومال. وتشير البيانات الأممية الاغاثية إلى أن مليونا و٢٥ ألف

سيدة صومالية تعانين حالة التشرد الناتج عن النزوح من المناطق التي ضربها الجفاف الممتد في الصومال. وعانت إثيوبيا وكينيا والصومال من خمسة مواسم شحيحة المطر منذ أكتوبر ٢٠٢٠، ووصفتها منظمات الإغاثة بأنها "أسوأ موجة جفاف منذ ٤٠ عاما ."

وتشير تقديرات إلى وفاة ٤٣ ألف شخص في الصومال بسبب الجفاف العام الماضي، بينما تفيد الأمم المتحدة أن ٢٢ مليون شخص باتوا مهددين بالجوع في إثيوبيا وكينيا والصومال، وهي الدول التي ركزت عليها الدراسة الجديدة. والأسباب المؤدية للجفاف معقدة، لكن فريقا من علماء المناخ الدوليين من مجموعة وورلد ويذر أتريبيوشن (WWA) وجد أن زيادة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري تجعل حدوث الجفاف أكثر احتمالاً بما لا يقل عن ١٠٠ مرة.

ارتفاع درجة الحرارة فى الصومال بسبب التغيرات المناخية:

حيث كان اتجاه الاحترار لمدة تصل إلى نحو ٣٠ عامًا للفترة من ١٩٩١ – ٢٠٢٠ أعلى مما كان عليه في الفترة من ١٩٦١ – ١٩٩٠ في الصومال، وأعلى بكثير من تلك المعدلات في الفترة من ١٩٣١ إلى ١٩٦٠.

معدلات هطول الأمطار:

ارتفعت معدلات هطول الأمطار بشكل أكبر من المعتاد، وكانت مصحوبة بفيضانات مما تسبب في غرق كثير من الأفراد، ونزوح أعداد كبيرة من السكان في دولة الصومال.

ارتفاع مستوى سطح البحر:

على طول السواحل الاستوائية وساحل جنوب المحيط الأطلسي وساحل المحيط الهندي غرب الصومال، حيث تعد أعلى من المعدل العالمي، بحوالي 3.6 ملم /عام و 4.1 ملم /عام، على التوالي، نتيجة لارتفاع درجات الحرارة وذوبان الجليد.

-تأثيرات التغيرات المناخية على الامن الغذائى فى الصومال:

أكثر من ربع مليون شخص ماتوا من الجوع في الصومال في عام ٢٠١١، نصفهم من الأطفال دون سن الخامسة، وأصبح الآن الوضع أسوأ بكثير، وذلك على الرغم من الالتزامات العالمية بعدم السماح بتكرار حدوث مجاعة عام ٢٠١١ مرة أخرى. وتتوقع الأمم المتحدة أن عدد كبير من الاشخاص في الصومال سيكونون في

مجاعة، بسبب أحد تداعيات التغيرات المناخية، وهي الجفاف الشديد. والصومال هي موطن لـ١٦ مليون شخص، ولها تاريخ غني يعود إلى ما قبل الإمبراطورية الرومانية؛ حيث كان الشعب الصومالي ينتج الفن الصخري الجميل في الألفية الثالثة قبل الميلاد، وكان يتاجر مع مصر القديمة، وأنشأ المساجد المهمة في مقديشو بين القرنين السابع والثالث عشر، ولكن في الآونة الأخيرة، عانى الشعب الصومالي من الحروب وأوبئة الجراد والفيضانات والأوبئة، والآن الجفاف الشديد والجوع.

والأزمة الجارية تعني أن هناك ملايين الاشخاص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وعلى الرغم من المستويات التاريخية للجفاف والجوع، يواصل المجتمع المدني الصومالي البحث عن طرق لدعم الأشخاص المعرضين لخطر المجاعة؛ لكن هناك حاجة إلى مساعدة إضافية، وحتى الآن، خذل المجتمع الدولي الشعب الصومالي إلى حد كبير، وبات خطر المجاعة موجودًا. وهناك نظام راسخ ومعترف به عالميًا لتصنيف مدى قرب الناس من المجاعة، فحتى يتم إعلان منطقة ما في مجاعة، يجب أن يكون هناك دليل قوي على وجود مستويات عالية جدًا من سوء تغذية الأطفال (أكثر من ٣٠ في المائة)، ومستويات عالية جدًا من الوفيات (لكل ١٠ آلاف شخص، يموت أكثر من شخصين كل يوم)، ومستويات شديدة من الجوع (أكثر من واحدة من كل ٥ أسر تعيش من دون طعام).

وفي عام ٢٠١١، أطلقت وكالات المعونة الإنسانية، ومنظمات المجتمع المدني، ميثاق القضاء على الجوع المدقع في الأمم المتحدة في نيويورك، والذي حدد بوضوح ٥ خطوات يجب اتخاذها لتجنب المجاعة. ومنذ ذلك الحين تمت المصادقة عليه من قبل الأمم المتحدة وقادة العالم وعشرات المنظمات الإنسانية، غير أن سيناريو مجاعة ٢٠١١ بات أقرب للتحقق وبصورة ربما تكون أشد قسوة بسبب الجفاف. وشهدت المواسم الأربعة الماضية للأمطار في الصومال مستويات متدنية للغاية من هطول الأمطار. ومن الواضح أن أداء الموسم الخامس دون المستوى أيضًا، ولا يمكن أن يساعد هذا الوضع على نمو المحاصيل إلى أقصى إمكاناتها، كما لا تملك قطعان الإبل والماعز والماشية التابعة للرعاة الصوماليين ما يكفي من الغطاء النباتي للأكل، ولا توجد مياه متاحة للشرب، وبالفعل نفقت ملايين الماشية في الجفاف الحالي. ويدعم تغير المناخ هذا النقص المستمر في هطول الأمطار؛ حيث تحتل الصومال المرتبة الثانية (بعد النيجر) من حيث التعرض للتأثيرات الضارة لتغير المناخ، والذي من المرجح أن يتسبب في زيادة الجفاف في الصومال، مما يؤثر على مساحة أكبر من الأرض، مع تقليل مواسم الأمطار المنتظمة.

ويصعب على أي شخص التكيف مع الصعوبات الشديدة الناجمة عن الجفاف لفترات طويلة؛ خصوصًا إذا كانت هناك شبكة أمان قليلة أو معدومة لدعم الناس في الأوقات الصعبة. وفي الواقع، أسعار المواد الغذائية الآن أعلى مما كانت عليه خلال مجاعة عام ٢٠١١. والصومال لديها شبكة أمان اجتماعي ناشئة تسمى باكسنانو، وتهدف إلى بناء جسر يتجاوز النهج الإنساني، ومعالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذية الفورية؛ لكنها لا تزال في المرحلة التجريبية.

وينقسم البلد إلى ٣ أجزاء، هي: جنوب وسط الصومال، ومنطقة صوماليلاند المعلنة ذاتيًا، ودولة بونتلاند المتمتعة بالحكم الذاتي في الشمال، ولا تستطيع مختلف الحكومات الوصول إلى بعض أجزاء البلد، أو توفير شبكات أمان مناسبة للصوماليين الذين يواجهون تحديات قاسية من جراء تغير المناخ. ومع ذلك، فقد تعلمت الحكومات الصومالية بعض الدروس من الكوارث السابقة. ففي عام ٢٠٢١، تم إنشاء المركز الوطني لمراقبة الجراد الصحراوي ومكافحته، جنبًا إلى جنب مع مركز تنسيق عمليات الجفاف في بونتلاند، والذي يتنبأ بحالات الجفاف والظواهر المناخية القاسية.

وحذر هذا المركز الصوماليين والعالم من خطورة الجفاف المتوقع في أوائل عام ٢٠٢٠، واستمروا في تكرار هذه التحذيرات مع تدهور الوضع، ولم تلقَ هذه التحذيرات آذانًا صاغية إلى حد كبير حتى وقت قريب جدًا، وبينما تكثفت جهود المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة، لا تزال خطة تقديم الدعم المنقذ للحياة تفتقر إلى ملايين الدولارات. فمن المتوقع أن يجبر الجفاف ٦,٧ مليون شخص في جميع أنحاء الصومال على انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو مصطلح تقني يعني أن الناس على وشك الجوع. ويعني ذلك ضرورة تقديم المساعدة الدولية على نطاق واسع، عن طريق دعم المبادرات الوقائية وبناء القدرة على الصمود، مثل إعادة تأهيل نقاط المياه، وإنشاء صوب زراعية صغيرة، وستمكن مثل هذه المبادرات الصوماليين من الاستعداد للأوقات الصعبة، والتغلب على أسوأ آثار تغير المناخ.

وربما الأهم من ذلك، أن الدول الغنية يجب أن تعوض الصوماليين عن الآثار الكارثية لتغير المناخ على حياتهم. وهذا التعويض المعروف بأسم "تمويل الخسائر والأضرار" في دوائر الأمم المتحدة، كان موضوعًا رئيسيًا في القمة الدولية السابقة لتغير المناخ (كوب ٢٧) التي عقدت في مصر في نوفمبر الماضى. وتشير الخسائر والأضرار إلى أضرار تغير المناخ التي لا يمكن منعها أو تخفيفها أو حتى الاستعداد لها في بعض الأحيان، مثل الجفاف وارتفاع مستويات سطح البحر الذي يدمر أساليب الحياة جميعها. وينتج الصوماليون

كمية ضئيلة للغاية من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع في العالم، ومع ذلك فإنهم يعانون بعض أسوأ آثار تغير المناخ، كما هو واضح من أزمة الجفاف والجوع الحالية. ويجب أن يؤدي (كوب ٢٧) إلى تعويض الصوماليين، والملايين العديدة الأخرى حول العالم المتضررين بشدة من تغير المناخ، فالبلدان والشركات الأكثر مسؤولية عن تغيير المناخ يجب أن تتحمل مسؤوليتها.

تغير المناخ وأمن الغذاء:

فاقمت ظاهرة التغير المناخي بصورة كبيرة من حدة انعدام الأمن الغذائي والنظم الغذائية غير المستدامة وما تبعها من سوء سلامة التغذية وانتشار الأمراض، ويتجلى ذلك في عدد من المظاهر على النحو الآتي:

١) مخاطر صحية – غذائية: يرتبط التغير المناخي بالزيادة السكانية، حيث يتبع ذلك النمو طلبًا متزايدًا على الغذاء، ومن ثم بات هناك توجه للاستخدام المكثف للكيماويات الزراعية، مثل مبيدات الآفات والأسمدة؛ وذلك بهدف زيادة الإنتاج الزراعي وكذلك تعزيز الثروة الحيوانية، ولعل ذلك الأمر يؤدي إلى تدمير أكثر من نصف محاصيل الصومال بواسطة تلك الحشرات الضارة والأمراض، وبالتالي تخفيض إنتاج الغذاء للفدان، كما يؤثر بشكلٍ مزدوج على النظم البيئية ويقلل من جودة التربة بسبب زيادة عمليات التعرية. ويرتبط استخدام المبيدات الكيماوية بالتلوث الكيميائي، حيث قد يؤدي للعديد من الأمراض وعلى رأسها السرطان ومشكلات الإنجاب وتلف الجهاز التنفسي.

كذلك، فإن التبعات الصحية للتغيرات المناخية تصل إلى زيادة الإصابات الناجمة من سوء التغذية، كما أن جائحة كورونا والتغيرات المناخية أديتا إلى الافتقار للحصول على الغذاء الكافي لنحو ثلث سكان الصومال خلال عام ٢٠٢٠، في حين أن نصف السكان لم يتمكنوا من الحصول على غذاء صحي، إلى جانب ذلك يواجه عدد كبير من السكان الجوع، كما ارتفعت معدلات نقص التغذية بين الأطفال بشكلٍ مقلق.

٢) تداعيات على الأراضي والحيوانات: تؤثر درجات الحرارة المرتفعة على الأمن المائي الذي يؤدي إلى تغير الأراضي الصالحة للزراعة فى الصومال، وهو ما يؤثر بدوره على سلامة الأغذية، علاوة على ما يؤدي إليه التغير المناخي من تأثير على النظم البيئية من خلال الإخلال بالتوازن بين المحاصيل من ناحية والآفات الضارة من ناحية أخرى. إضافة لذلك، فإن الإنتاج الحيواني يتأثر سلبًا بالتغير المناخي، وتدليلًا على ذلك الأمر نفوق الماشية في الصومال لتزايد موجات الجفاف.

على جانب آخر، فإن الفيضانات والأمطار الغزيرة تؤثر بالسلب على صحة الحيوانات لما تنقله تلك الظواهر الطبيعية من أمراض، فعلى سبيل المثال، يرجع اندلاع حمى الوادي المتصدع في الصومال عام ٢٠١٥ واحتمالية بروز أمراض أخرى كفيروس غرب النيل وداء البلهارسيا إلى تغير المناخ، ويؤدي كل ذلك إلى التأثير على اللحوم المنتجة مما يهدد سلامة الغذاء.

٣) تأثيرات مضاعفة على النساء فى الصومال: تؤثر التغيرات المناخية وما يتبعها من تداعيات على سلامة الغذاء بشكلٍ أكبر على النساء التي تلعب دورًا محوريًا في النظم الغذائية، حيث يشير تقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة إلى أن النساء أكثر عرضة للإصابة بأمراض مزمنة ومستويات أعلى من السمنة.

من هذا المنطلق تعتبر الدراسة أن تأثير انعدام الأمن الغذائي وسلامة الغذاء على النساء يأخذ صورة غير متناسبة، لكون تلك الفئة منخرطة بشكلٍ كبير في عملية الغذاء، حيث هناك المزارعات والتجار والعاملات والمستهلكات اللاتي تأثرن بصورة كبيرة بأبعاد جائحة كورونا في ضوء الأعباء والتكلفة الإضافية الناجمة عن تلك الجائحة، ولم تكن تلك الأعباء مادية فقط بل معنوية، حيث أوضحت منظمة الأغذية والزراعة أن النساء واجهن خطر التعرض للعنف المنزلي بصورة أكبر أثناء الوباء على أثر الإجراءات الاحترازية والتداعيات الاقتصادية الأخرى، وهو الأمر الذي يؤدي في مجمله إلى زيادة حجم الفجوة في المساواة بين الجنسين.

الجائحة وسلامة الغذاء:

شهد القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي حالة من التصدع على ضوء تفشي جائحة كورونا، حيث أدت إلى إحداث خلل في سلاسل الإمداد الغذائي والتغيرات في الأسعار المختلفة للغذاء؛ مما زاد من انعدام الأمن الغذائي فى الصومال، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك علاقة عكسية بين الفيروس وتفشي الأمراض الغذائية، حيث تشير الدلائل إلى أنه منذ بداية الجائحة في عام ٢٠٢٠ انخفض تفشي الأمراض التي تنقلها الأغذية، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى زيادة الوعي حول العالم والتدابير المتخذة تجاه التعقيم والنظافة.

وأدت جائحة كورونا بصورة كبيرة إلى أبعاد سلبية على الكثير من القطاعات، فبعيداً عن الاضطراب الذي شهده القطاع الصحي، فإن السياسات الاقتصادية تأثرت بشكلٍ حاد مع تطور تلك الجائحة، حيث أدت حالة الركود الاقتصادي إلى مفاقمة الأمن الغذائي فى الدوله بسبب ما تعانيه بالفعل من تراجع الإنتاج وزيادة الكثافة السكانية، الأمر الذي يتطلب معه وضع برامج وسياسات للحماية الاجتماعية عبر العمل على زيادة الإنتاج

لمعالجة مخاطر تزايد الفجوة الغذائية وما يتبعها من حالات فقر غذائي وانعدام للأمن الغذائي داخل الدولة. ودفعت الاضطرابات في سلاسل الإمداد الغذائي الناجمة عن الوباء الكثير ممن يعملون بالقطاع الزراعي إلى عدم اتباع الممارسات الصحيحة التي تضمن سلامة الغذاء، وأصبح الالتزام بالبروتوكولات الخاصة بالأنظمة الزراعية والغذائية أكثر صعوبة، غير أن ذلك أدى إلى ظهور نظرة مستقبلية جديدة بشأن سلامة الأغذية والأمن الغذائي والسياسة الغذائية وتغير المناخ.

تداعيات ظاهرة تغير المناخ على الأمن الغذائي في الصومال:

يؤثر تهديد تغير المناخ على مختلف جوانب وأبعاد الأمن الغذائي، ومع ذلك يبقى تأثيره نسبي؛ وهذا ما يؤدي بالتبعية إلى التأثير على منتجات زراعية دون أخرى، فارتفاع درجة الحرارة بسبب المتغيرات المناخية ما بين ١ إلى ٣ درجة مئوية يؤثر سلبًا على المحاصيل والحبوب خصوصًا في الصومال بسبب مناخها الاستوائى. كما تنخفض المحاصيل الزراعية التي تعتمد على الأمطار بنسبة ٥٠%، أما الإنتاج الزراعي فيتعرض لتهديد كبير ما يؤثر سلبًا على توافر الغذاء ويؤدي إلى حالة من اللاأمن الغذائي وسوء التغذية في الدولة .وتزيد مساحة المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

تؤثر هذه التغيرات المناخية القاسية إضافة إلى المشاكل الطبيعية التي تعاني منها الصومال على الأمن الغذائي بأبعاده المختلفة، ويمكن إجمال هذه التداعيات في التالي:

–التداعيات على وفرة الغذاء: يؤدي الجفاف إلى التأثير سلبًا على الإنتاج الزراعي والحيواني على حد السواء، كما يؤدي أيضًا إلى تقليل كميات المياه الجوفية، ومع قلة تساقط الأمطار يتراجع إنتاج المحاصيل الغذائية المستعملة للاستهلاك المحلي أو للتصدير، وبالتالي ارتفاع أسعارها ومن ثم صعوبة الحصول عليها، وتعاني الصومال من الجفاف. فقد تعرضت إلى موجات جفاف حادة أدت إلى التأثير على وفرة الغذاء، وحالة اللاأمن الغذائي المزمن.

– التداعيات على جودة الغذاء: يؤثر التغير المناخي على جودة الإنتاج الزراعي والمحاصيل الغذائية؛ حيث أن عوارض تغير المناخ مثل ارتفاع درجة الحرارة وزيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون يمكن أن تؤدي إلى إصابة المحاصيل الزراعية بالتلف والعديد من الأمراض، كما يمكن أن يكون هطول الأمطار هو السبب ففي إفريقيا جنوب الصحراء سببت التغيرات في هطول الأمطار في هجرة الجراد الصحراوي إلى الصومال مما يؤدي إلى تدمير المحاصيل وجعلها تفتقر للجودة. هذا، ويعتبر التغير المناخي أهم العوامل المؤدية إلى ظهور وانتشار

الأمراض في الثروة الحيوانية، وذلك لأن تغير المناخ يزيد من قابلية تعرض الحيوانات للأمراض من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة خاصة على الماشية والأبقار، كذلك الأمر بالنسبة للأسماك حيث يعد تغير المناخ وعوارضه على مدار المحيطات والبحار والمياه الداخلية يمثل أهم الأسباب المؤدية إلى تلك الأمراض التي تنتقل للإنسان عند تناوله الأغذية البحرية كما تؤدي زيادة درجة ملوحة المياه إلى التأثير على جودة الثورة السمكية.

-التداعيات على استدامة الغذاء فى الصومال: تساهم تهديدات التغير المناخي المستمرة على مدى العقود المقبلة في التأثير على استدامة الأمن الغذائي فى الصومال، وذلك من خلال تأثيرها على استدامة الأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي، والتأثير على استدامة الإنتاج الحيواني، وكذلك التأثير على مصائد الأسماك. حيث تتأثر الأراضي الزراعية في الصومال إذا ارتفعت درجة الحرارة وتنخفض غلة المحاصيل ب ٥% إلى ١٠% من الحبوب الرئيسية.

تؤدي باقي أعراض التغير المناخي مثل ذوبان الجليد وارتفاع منسوب سطح البحر إلى التأثير على الأراضي الزراعية. من جهة أخرى فإن تزايد طلب الإنسان على اللحوم كغذاء يواجه تهديد المناخ لهذه الثروة في ظل الإجهاد الحراري والأمراض التي تفتك بآلاف الحيوانات. إضافة إلى أن إنتاج اللحوم يتوقف على مدى وفرة الأراضي الزراعية لإنتاج الأعلاف وعلى وفرة المياه للشرب والسقي، وهذه العوامل مرتبطة ومهددة بتداعيات التغير المناخي .وتؤثر العوامل المناخية كذلك على استدامة الثورة السمكية خصوصًا في ظل ارتفاع الملوحة وتزايد منسوب البحار وارتفاع درجة حرارتها كلها أسباب لأمراض مختلفة تهدد استدامة تلك الثروة وبالتالي تهديد استدامة الأمن الغذائي.

أفادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الفاو، خلال تقرير لها، بأن ما بين يناير ومارس ٢٠٢٣، يعاني ما يقرب من ٥ ملايين شخص في جميع أنحاء الصومال من مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بما في ذلك ٩٦٠٠٠ شخص يواجهون جوعًا كارثيًا. ولفت التقرير إلى أنه من المتوقع أن يواجه ٦,٥ مليون شخص، – أكثر من ثلث إجمالي السكان –، مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد بين أبريل ويونيو من هذا العام، بما في ذلك مواجهة ٢٢٣٠٠٠ شخص للجوع. ووفق المنظمة الأممية كانت الصومال على شفا المجاعة في الأشهر الأخيرة، بسبب الجفاف غير المسبوق الناجم عن٥ مواسم دون أمطار وتوقعات بالدخول في السادس، التي تفاقمت بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والمياه والصراع وضعف الوصول إلى المياه والصرف

الصحي والخدمات الصحية. وأضافت المنظمة في تقريرها أنها تلقت ١٨٣ مليون دولار تمثل ٦٨% من الأموال المطلوبة، في إطار خطة الفاو لمنع المجاعة بالصومال "مايو ٢٠٢٢ – يونيو ٢٠٢٣"، تم الوصول لأكثر من مليون شخص أو ٤٧ % من المستهدفين البالغ عددهم ٢,٤ مليون. وسط تقليص المساعدات الإنسانية الممولة في أواخر عام ٢٠٢٢، من المتوقع أن يواجه ما يقرب من ٦,٧ مليون شخص في جميع أنحاء الصومال أزمة (المرحلة الثالثة من التصنيف الدولي للبراءات)، وهو ما يعني نتائج "أسوأ" من انعدام الأمن الغذائي الحاد وذلك بين أكتوبر وديسمبر 2022، وفقًا لتقرير دولي صادر عن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائيIPC ، وشبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعةFEWS NET ، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدةFAO ، وبرنامج الأغذية العالمي WFP .

ووفقًا لتقرير، تعكس هذه التوقعات السكان الذين لا يزالون بحاجة إلى مساعدة عاجلة بعد احتساب المساعدات الغذائية المخطط لها بالفعل في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠٢٢، والاحتياجات الإنسانية مرتفعة للغاية بسبب آثار ٥ مواسم متتالية من قلة هطول الأمطار. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل استثنائي، والتي تفاقمت بسبب الصراع، وانعدام الأمن وتفشي الأمراض (الإسهال المائي الحاد / الكوليرا والحصبة بشكل أساسي). وتدهورت حالة التغذية في معظم أنحاء البلاد، واستمرت حالات سوء التغذية الحاد التي يتم قبولها بين الأطفال دون سن الخامسة في الارتفاع بشكل حاد. واستنادًا إلى نتائج ٢٩ دراسة استقصائية متكاملة للأمن الغذائي والتغذية والوفيات أجرتها وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية (FSNAU) وشركاؤها في مايو ويونيو ويوليو ٢٠٢٢ والتحليل اللاحق لسوء التغذية الحاد IPC الذي تم إجراؤه في أغسطس، فإن إجمالي التقديرات على سوء التغذية في الصومال من أغسطس ٢٠٢٢ إلى يوليو ٢٠٢٣ طالت ما يقرب من ١,٨ مليون طفل. يمثل هذا الرقم ٥٤,٥% من إجمالي عدد الأطفال في الصومال ويشمل ٥١٣,٥٥٠ طفلاً من المحتمل أن يعانوا من سوء التغذية الحاد، وتم توقع أن يؤدي استمرار الجفاف إلى تفاقم مستوى الاحتياجات الإنسانية خلال موسم الجلال الجاف من يناير إلى مارس ٢٠٢٣ في معظم أنحاء الصومال. بالإضافة إلى حدوث المجاعة في منطقتين من منطقة باي، فإن العديد من المناطق في وسط وجنوب الصومال لديها خطر متزايد من المجاعة، بسبب فقر هطول الأمطار، مما ادى إلى المزيد من حالات فشل إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، كذلك في حالة عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان الأكثر ضعفًا في البلاد. وتعد المناطق والمجموعات السكانية التي تواجه خطر المجاعة المتزايد هي هاد الرعوية في وسط وهييران، وآدون الرعوية الشمالية الشرقية والوسطى، وديه الساحلية الرعوية الوسطى، ومستوطنات النازحين داخليًا في مقديشو وغاروي

وغالكسيو ودولو. يؤدي التسليم المستمر للمساعدات الغذائية الإنسانية حاليًا إلى التخفيف من حجم السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ومن المحتمل أن يكون قد منع تدهور نتائج الأمن الغذائي والتغذية في العديد من المناطق، لكن مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء الصومال لا تزال مرتفعة وستتدهور أكثر إذا كان لا يتم توسيع نطاق المساعدة واستدامتها. ومع محدودية أصول سبل العيش، وقلة فرص كسب الدخل، وارتفاع أسعار الغذاء، وانخفاض فرص الحصول على الدعم المجتمعي والاعتماد الكبير على المساعدة الإنسانية الخارجية، فإن غالبية النازحين داخليًا الذين يقدر عددهم بنحو ٣,٨ مليون شخص في جميع أنحاء الصومال فقراء.

معاناة أطفال الصومال:

تُعد الحصيلة الحقيقية غير معروفة ومن المحتمل أن تكون أعلى بشكل كبير، لأن مناطق شاسعة من الصومال تخضع لسيطرة المتمردين، ولا يمكن للمسؤولين وعمال الإغاثة الوصول إليها. في المنطقة المحيطة بغالكايو، على بعد ٥٥٠ كيلومترًا شمال غرب العاصمة مقديشو، يعاني أكثر من نصف الأطفال من سوء التغذية. في جميع أنحاء البلاد، عولج أكثر من ٣٥٠ ألف طفل صومالي من سوء التغذية فى ٢٠٢٢، وارتفع عددهم إلى ١,٥ مليون فى بداية ٢٠٢٣، وفق المعلومات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة. وتدفق إلى الصومال نحو ١,٢ مليار دولار من المساعدات، معظمها من الولايات المتحدة، لكن هذا المبلغ يُعد أقل بمليار دولار لما هو مطلوب لـ 7.6مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة، وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

أفادت فرق جمعية الهلال الأحمر الصومالي في ٢٠٢٢ عن رؤية أعداد متزايدة من الأطفال المصابين بسوء التغذية والذين يحتاجون إلى دعم غذائي. يتفاقم سوء التغذية بالأمراض المعدية، إذ يصبح الشخص المصاب بسوء التغذية أكثر عرضةً للإصابة بالعدوى كما تسهم العدوى بدورها في مفاقمة سوء التغذية.

تتوطن الحصبة في الصومال، بيد أن البلاد أبلغت في النصف الأول فقط من عام ٢٠٢٢ عن عدد مضاعف من حالات الحصبة مقارنة بمثيلاتها في عام ٢٠٢١ بأكمله. وقد قبلت فرق أطباء بلا حدود في الفترة الممتدة من يناير حتى أغسطس ٢٠٢٢ أكثر من ٥,٤٦٠ طفلًا مصابًا بالحصبة في كافة مرافقهم العاملة في الصومال، كما شهدت بيدوا موجةً جديدة من الحصبة. ويشار إلى أن أعمار حوالي ٣٠ بالمئة من الأطفال الذين يعالجوهم تزيد عن الخمس سنوات ومن عائلات وصلت حديثًا إلى المنطقة. تفشت الكوليرا في بيدوا في شهر أبريل.

وسجلت فرقهم في الفترة الممتدة من مايو حتى أغسطس ٢٠٢٢ ١٤,١١٢ إصابة بالحصبة في مراكزهم الـ ١٥ المعنية بتعويض السوائل فمويًا، كما قبلوا ٩٨٩ مريضًا في مركز علاج الكوليرا الذي يديروه. وقد سعت المنظمة إلى الحؤول دون انتشار المرض في المناطق التي يسكنها النازحون، لذا نفذت فرقهم خدمات تأمين المياه وتعقيمها بالكلور وحفرت الآبار لزيادة موارد المياه النظيفة. كما شيدت ٣٤٤ مرحاضًا ونفذت أنشطة توعية صحية ووزعت المواد الأساسية التي تشمل الصابون وصفائح المياه على 3,700 منزلًا.

حالات سوء التغذية الحادة التي يستقبلها مستشفى بنادر زادت فى ٢٠١٧، حيث سجلت أكثر من ثلاثمائة حالة في شهر مايو كلهم أطفال، وقد توفي منهم ٢١، وفق رئيسة قسم الطفولة والأمومة بالمستشفى. وقالت رئيسة قسم الطفولة إن أهم العوامل التي تساهم في حالات سوء التغذية الحاد هي نقص الغذاء والفقر وانتشار الأمراض في تجمعات النازحين مثل الحصبة والإسهال والكوليرا، وأن الطاقة الاستيعابية للمستشفى لا تحتمل الكم الكبير من حالات سوء التغذية التي يستقبلها. ونظرا للازدحام، فعندما تتحسن حالة الطفل قليلًا بعد تلقيه التغذية العلاجية يضطر الأطباء للضغط على الأهل وإخراجه من المستشفى، مع أن الطفل العائد إلى بيته لا يتوفر له في العادة غذاء يساعده على استعادة قواه، فيعتريه ضعف قد يعيده مجددا إلى المستشفى.

إعلان المجاعة:

تتوقع الأمم المتحدة إعلان المجاعة قريبًا في ٣ مناطق منعزلة من الصومال، ويُعد التصنيف مخصصًا للمناطق التي يواجه فيها ما لا يقل عن خمس الأسر نقصًا حادًا في الغذاء. ويعاني ٣٠% على الأقل من الأطفال من سوء التغذية الحاد، ويموت اثنان على الأقل من كل ١٠ آلاف شخص يوميًا بسبب الجوع أو مزيج من الجوع والمرض الناجم عن الجفاف وتغير المناخ. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الصومالية تجنبت، حتى الآن، اتخاذ هذه الخطوة، خشية أن تفسر على أنها أخفقت في توفير الاحتياجات الأساسية لشعبها واستعمالها لتقويض قبضتها الهشة على السلطة. أكثر من ١٢ امرأة جرت مقابلتهن في المخيمات، تحدثن عن جيران أو أصدقاء أو أقارب يموتون بسبب نقص الطعام والماء في المناطق الريفية أو يُقتلون في المعارك. وقالت بعض النساء، إن الضغوط الاقتصادية على أسرهن كلفتهن زواجهن، بينما أفادت أخريات بزيادة العنف القائم على التصنيف الاجتماعي والجرائم الجنسية وزواج الأطفال.

وشكلت النزاعات القوة الدافعة الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في عدد من البلدان الأفريقية، وكثيرًا ما تحدث بالتزامن مع عوامل أخرى مثل الظروف المناخية والاقتصادية غير المواتية. ويعيش معظم من يعانون نقص

التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في بلدان متأثرة بالنزاعات، وتكون عادة النتائج على صعيد التغذية أسوأ مما هي عليه لمن يعيشون في بلدان غير متأثرة بالنزاعات. ورغم تحسن الحالة الأمنية في الصومال، ما يزال المشردون داخليًا معرضين لانعدام الأمن الغذائي.

وكان للصدمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية والصدمات التي يتسبب بها الإنسان (الصدمات الاقتصادية) أثر مدمر على الزراعة وسبل العيش المتعلقة بها في الصومال، ما أوقع الأسر المعيشية الضعيفة في أزمات. وقد زاد تواتر الأخطار الطبيعية حجمها وتفاقمت شدتها في الصومال مع ما يترتب على ذلك من آثار قاسية على الزراعة والأمن الغذائي لسكان الصومال. وتتعرض الموارد الطبيعية في الصومال لضغوط متزايدة من مجموعة من المصادر مثل الطلب المتزايد على الأراضي للأغراض الزراعية وغير الزراعية. وتواجه الصومال تحدياً رئيسياً يتمثل في صون التنوع البيولوجي وتخفيف الضغط على مواردها الطبيعية الهائلة من ناحية، وتوليد النمو وفرص العمل والغذاء الكافي لسكانها الذين يتزايد عددهم في المناطق الحضـرية من ناحية أخرى. وقد أكد مؤتمر المنظمة الإقليمي لأفريقيا في عام ٢٠١٨ على أهمية صون التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

-نماذج لاطفال مصابة بسوء التغذية فى الصومال:

- في سبتمبر ٢٠٢٢ قالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)،يوم الثلاثاء، إن عدد الأطفال في الصومال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد ارتفع إلى أكثر من نصف مليون، وهو مستوى يتجاوز ذلك الذي شهدته البلاد في مجاعة عام ٢٠١١، عندما توفي عشرات الآلاف من الأطفال. وحذرت الأمم المتحدة من أن أجزاء من البلاد ستتعرض للمجاعة في الأشهر المقبلة في وقت تواجه فيه منطقة القرن الإفريقي غياب الأمطار للموسم الخامس على التوالي. وأعلنت اليونيسف، ، أن أكثر من ٧٠٠ طفل توفوا في مراكز التغذية في أنحاء البلاد.ولفت إلى أن الكثير من هذه المراكز تعمل بطاقتها القصوى وأن الأطفال يتلقون العلاج على الأرض.و "هناك أطفال في حالة حرجة، وبدون العلاج، قد يموتون في غضون ساعات."
- في أكتوبر ٢٠٢٢ حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) اليوم الثلاثاء من معدلات غير مسبوقة للوفيات في الصومال بسبب سوء تغذية حاد يعاني منه الأطفال، وقالت إن البلد يواجه أسوأ موجة جفاف منذ سنوات. وأشار متحدث باسم المنظمة إلى تشخيص إصابة طفل كل دقيقة بسوء

التغذية مما يستلزم علاجه في الصومال، حيث يهدد الجفاف الشديد بالتسبب في وفيات الأطفال على نطاق لم يشهده منذ نصف قرن. وكشف المتحدث –بإفادة صحفية في جنيف– أن الوضع في الصومال يبدو بالفعل الآن أسوأ مما كان عليه في عام ٢٠١١ عندما تسببت المجاعة في وفاة أكثر من ٢٥٠ ألف شخص بالدولة الواقعة في القرن الأفريقي. من ناحية أخرى، أظهر مسح أجرته وكالات إغاثة إنسانية أن سوء التغذية الحاد يتفاقم بين أطفال نازحين بسبب الجفاف والصراع في جزء من وسط الصومال على شفا السقوط في هاوية مجاعة.

- في مارس ٢٠٢٣ اشارت الأمم المتحدة اليا ان التقديرات تشير إلى حدوث نحو ٤٣ ألف حالة وفاة "إضافية" في الصومال خلال عام ٢٠٢٢، نصفها بين الأطفال تحت سن الخامسة، بسبب الجفاف الشديد. ويُتوقع وفاة ١٣٥ شخصا يوميا خلال النصف الأول من العام الحالي بسبب أزمة الجفاف .أفاد بذلك تقرير مشترك، صدر ، عن وزارة الصحة الصومالية ومنظمتي الصحة العالمية واليونيسف. وقال دكتور رحمن مالك ممثل منظمة الصحة العالمية في الصومال" **إننا نسابق الوقت لمنع وقوع الوفيات، التي يمكن تجنبها، وإنقاذ الأرواح. شهدنا انتشار الوفيات والأمراض في ظل طول أمد أزمة الجوع والغذاء. وسنرى مزيدا من الوفيات بسبب الأمراض يفوق العدد المتوقع بسبب الجوع وسوء التغذية مجتمعين إذا لم نتحرك الآن. إن ثمن التقاعس عن العمل يعني أن الأطفال والنساء والمستضعفين سيدفعون الثمن بحياتهم** ."
- –بصرة أحمد كابدال، أحضرت أطفالها إلى عيادة تابعة لجمعية الهلال الأحمر الصومالي بالقرب من بوراما لإجراء فحوصات الكشف عن سوء التغذية. تم تشخيص ابنتها، نيمكو أدبيكادير حسن البالغة من العمر ٣ سنوات، بسوء تغذية معتدل.قالت كابدال أن أسرتها كانت تأكل الطماطم والبصل مع الذرة والسورغم قبل حدوث الجفاف. وكانوا يتناولون أيضًا الحليب واللحوم من الماشية. إلا أن المحاصيل لا تنمو، والماشية تنفق بسبب غياب المياه، وباتوا بحاجة الى بيع ماشيتهم لشراء الطعام والضروريات من السوق المحلية. وقالت: أكثر ما يقلقنا هو فقدان الماشية ونقص الطعام. يستغرق الأمر ساعتين المشي إلى مركز توزيع المياة وعلينا تشكيل طابور طويل للحصول على المياة.
- –زارت حليمة محمود أباه عيادة جمعية الهلال الأحمر الصومالي في قرية بالقرب من بربرة مع أربعة من أطفالها. كانت قلقة بشأن وزن طفلها الصغير وابنتها ماردييه عبد الله علي، ٤ سنوات. وبينما كان

يتم قياس طول مارديه ووزنها ومحيط منتصف عضدها (الجزء العلوي من الذراع)، تحدثت حليمة عن بعض مخاوفها .

قالت: "هناك جفاف، والمياه للماشية محدودة وليس هناك ما يكفي للمحاصيل.

عندما ظهرت نتائج مارديه، تبين أنها تعاني من سوء التغذية بشكل هامشي.

وأضافت: "أنا قلقة على صحة الأطفال. إذا استمر الوضع على هذا الشكل، سينتج عنه أشياء سيئة... موت الماشية والبشر."

- لا تكف الرضيعة سمية عن البكاء في حضن أمها فاطمة معو، لكن سوء التغذية الحاد الذي برى جسمها يجعل بكاءها خافتا، ويمنعها حتى من القدرة على الرضاعة، ما دفع المسعفين بمستشفى بنادر في مقديشو إلى تغذيتها بالحقن. ووفق قول أمها، فإن ولادة سمية تزامنت مع الجفاف الذي ضرب مناطق كثيرة، بما فيها محافظة شبيلي السفلى التي قدِموا منها، حيث فقدت العائلة معظم مواشيها. وبمرور الوقت واشتداد تداعيات الجفاف، واجهت العائلة مع بقية السكان صعوبات كبيرة في ظل النقص الحاد للغذاء والماء، وبما أن الأطفال هم الحلقة الأضعف فإن سمية لم تستطع الصمود إلا بصعوبة، في حين لا تجد عائلتها من الطعام إلا وجبة واحدة كل يومين، وبقدر لا يكفي الصغار والكبار. ونظرًا لتدهور وضعها منذ أربعة أشهر، ساعد بعض المحسنين عائلتها في نقلها مع أمها قبل ثمانية أيام إلى مستشفى بنادر، وتقول والدتها إنهم يلمسون الآن تحسنا بعد تلقيها تغذية علاجية، وإنها بدأت بتحريك عينيها اللتين كانتا تحدقان في السماء قبل إسعافها.
- رقد الطفل الصومالي محمد عبدي شريف (٤ أعوام) في مستشفى بنادر للأمومة والطفولة بالعاصمة مقديشو مصابا بالهزال الشديد بسبب سوء التغذية الذي جعله غير قادر على تناول الطعام، ورغم تواضع الإمكانيات العلاجية بذل الأطباء هناك ما يستطيعون من جهد كبير لتغيير وضعيته غير أن مجهودهم لم يفلح.

يقول عبدي شريف –والد الطفل محمد والذي نزح وعائلته قبل مدة من مدينة قوريولي على بعد مائة كلم جنوب مقديشو إلى مخيم للنازحين في ضواحي العاصمة" –إن ابنه تناوبت عليه أمراض، من بينها الحصبة والإسهال لمدة شهرين حتى ساءت حالته وفقد القدرة على تناول الغذاء، مما أجبرهم على نقله إلى المستشفى، لكن أي لقمة لا تصل إلى جوف محمد إلا بصعوبة بالغة وبواسطة الأنبوب أحيانًا.

- الطفلة ياسمين عمر مواليد البالغة من العمر عاما وسبعة أشهر كانت تعاني أيضًا من سوء التغذية الحاد، وتقول أمها مكة علي عمر (٢٠ عاما) إنه تم نقل ابنتها إلى مستشفى بنادر "بين الحياة والموت وبعد قيام الأطباء بعلاجها وتغذيتها تحسنت قليلًا غير أن إسهالًا وقيئًا أصيبت بهما في الأيام الأخيرة جعلا حالتها تنتكس."
- في سرير مستشفى في مقديشو، يستلقي الطفل صادق ابراهيم وفي عينيه نظرة تائهة. يحطّ الذباب على وجهه لكنه يتمكن بالكاد من إبعاده بذراع ضعيفة. فالفتى هزيل إلى درجة أنه يجد صعوبةً ليبكي حتى. فقد خارت قواه بسبب نقص الأغذية وبات بكاؤه أشبه بأنين. تقول والدته فادومو داود وهي تنظر إلى رجلي ابنها الهزيلتين "إنه طفلي الوحيد هو مريض جدا." بغية انقاذه قامت برحلة استمرت ثلاثة أيام من منطقة بيداوة في جنوب غرب الصومال أكثر دول القرن الإفريقي تضررا من الجفاف غير المسبوق الذي يزرع الجوع. في مستشفى دي مارتينو في مقديشو، تسهر فاديمو داود على ابنها ليل نهار وتصلي كي لا ينضم إلى قائمة مئات الأطفال قضوا في الأشهر الأخيرة جراء سوء التغذية.

-الجهود الإفريقية والدولية للتكيف مع آثار التغير المناخي ومواجهة نقص الامن الغذائى:

-الجهود الإفريقية والمصرية للتكيف مع آثار التغير المناخي:

تسعى القارة الإفريقية إلى مواجهة التغيرات المناخية من خلال تبني العديد من السبل، حيث أقرت الأجندة التنموية الإفريقيا ٢٠١٣ بتأثير التغيرات المناخية على معدلات التنمية الإفريقية، ووضعت القارة خطة عمل لمواجهة التغيرات المناخية (٢٠٢٢ – ٢٠٣٢)، بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ومواجهة تغير المناخ. ويمكن في هذا الصدد التمييز بين مستويين من الجهود الإفريقية للتعاطي مع آثار التغيرات المناخية

١- المستوى الدولي ويتمثل في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها القارة الإفريقية، وفي مقدمتها الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية لعام ١٩٩٢، واتفاقية كيوتو لعام ١٩٩٧ التي دخلت حيز النفاذ عام ٢٠٠٥. ثم اتفاق باريس للمناخ الذي تم التوقيع عليه في ديسمبر ٢٠١٥ ودخل حيز النفاذ في ٢٠٢١ ويستهدف الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى ١,٥ درجة.

وتمحورت مطالب الدول الإفريقية في المؤتمرات الدولية المعنية بملف المناخ، حول ضرورة وفاء الدول المتقدمة بمسؤولياتها التمويلية لدعم الدول النامية في التكيف مع تغير المناخ، ودعم الدول الإفريقية في مجال نظم المراقبة والإنذار المبكر والتقييم والوقاية من التغيرات المناخية.

المستوى الإقليمي: وهو معني بالجهود المبذولة على مستوى القارة الإفريقية والدول الإفريقية للتكيف مع اثار التغيرات المناخية. وعلى رأسها بدء عمل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (ECA)، عام ٢٠٠٦، لإنشاء المركز الإفريقي السياسة المناخ (ACPC)، والذي بدأ عمله عام ٢٠١١. لدعم المشاركة الفعالة لإفريقيا في مفاوضات المناخ متعددة الأطراف، وتوفير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في القارة.

وعلى مستوى العمل الإفريقي، قامت مصر بدور فاعل في ملف التغيرات المناخية، حيث طرحت فى عام ٢٠١٥ خلال مؤتمر الأطراف بباريس، فكرة إطلاق المبادرة الإفريقية للتكيف، التي تعتمد على حث الدول المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الإفريقية لمساندتها ومساعدتها على مواجهة التغيرات المناخية التي تعاني بشدة من آثارها السلبية، وتحدد مطالب وشواغل الدولة الإفريقية، ومنها نظام الإنذار المبكر. ووضع الخطط الوطنية للتكيف، مع تخصيص حزم استثمارية للقطاع الخاص، كما طرحت مصر «المبادرة الإفريقية للطاقة المتجددة» في سبتمبر ٢٠١٥ في نيويورك. وفي إطار استضافة مصر لمؤتمر الدول الأطراف للتغيرات المناخية كوب ٢٧ (COP27) المنعقد في مدينة شرم الشيخ في نوفمبر الماضى، حيث قامت الدولة بطرح مجموعة من المبادرات والبرامج الدعم الدول الإفريقية ومساعدتها على التكيف مع آثار التغيرات المناخية، والتي تستهدف بالأساس معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتغيرات المناخية بالقارة، وقد تمثلت أبرز هذه المبادرات في مبادرة حياة كريمة لإفريقيا، والتي تستهدف التصدي لآثار تغير المناخ. وهي مستمدة من مبادرة حياة كريمة التي تهدف إلى تحسين حياة المجتمعات الريفية من خلال قدرة تكيفية أفضل. ومبادرة المرأة والتكيف والتي تهدف إلى تعزيز قدرات المرأة نحو بيئة أكثر مرونة وتوفير المزيد من فرص العمل الخضراء في هذا الصدد إلى جانب مبادرات الزراعة ونظم الغذاءه، والمبادرة الدولية للتكيف مع التغيرات المناخية في قطاع المياه AWARE. والتي تهدف إلى وضع نظام إنذار مبكر وحماية للمياه من تأثير تغير المناخ. ومبادرة الانتقال العادل للطاقة، ومبادرة التنوع البيولوجي، ومبادرة المخلفات ، التي تسعى إلى الوصول إلى هدف ٥٠% لإعادة تدوير المخلفات في إفريقيا بحلول عام ٢٠٥٠ ومن المتوقع إطلاق المبادرة خلال مؤتمر كوب ٢٧ (COP27).

-منظمة الاغذية والزراعة الاقليمى لافريقيا:

-تتجلى أولويات المنظمة في إقليم أفريقيا في المبادرات الإقليمية الثلاث، وهي:

أ- تسريع الإجراءات التي تتخذها البلدان لمكافحة الجوع التزام أفريقيا بالقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥).

ب- تعزيز الممارسات والمبادئ المبتكرة المستدامة الشاملة للجميع والمثبتة في عمليات الإنتاج وما بعد الإنتاج (تكثيف الإنتاج المستدام وتنمية سلسلة القيمة في أفريقيا).

ج- وتعزيز القدرة على الصمود بين المجتمعات الزراعية والرعوية المعرضة للمخاطر (بناء القدرة على الصمود في الأراضي الجافة في أفريقيا).

-وتدعم المبادرة الإقليمية ١ البلدان في التخطيط المتعدد القطاعات والتنفيذ المنسق والرصد والتقييم لتحقيق الالتزامات التي قطعتها البلدان في إعلان مالابو ٢٠١٤ بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة وفي خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

-وتدعم المبادرة الإقليمية ٢ البلدان في تحويل الزراعة بهدف جعل الأغذية المغذية في متناول الجميع، بموازاة صون التنوع البيولوجي من خلال الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية في الإقليم. وتشمل التكنولوجيات المستخدمة الزراعة الذكية مناخياً ونقل التكنولوجيا والوصول إلى الأسواق والتجارة. كما تدعم المنظمة البلدان في تحقيق المساهمات المحددة وطنياً بشأن تغير المناخ، وتدعم تنويع الزراعة وتبني نهج سلسلة القيمة.

-وتدعم المبادرة الإقليمية ٣ البلدان في معالجة الأسباب الجذرية للصدمات الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية) وعواقبها للحد من تكرارها. وتركز هذه المبادرة على الأراضي الجافة في أفريقيا وتعمل مع أصحاب المصلحة من المستوى المؤسسي الوطني إلى مستوى الأسرة المعيشية. ويشمل الدعم تنمية القدرات على إدارة مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود وتخفيف الآثار والاستجابة والإنعاش.

-وتتماشى المبادرات الإقليمية للمنظمة مع أهدافها الاستراتيجية. ولا تشكل هذه المبادرات مجمل عمل المنظمة في الإقليم، بل هي بمثابة آلية لتقديم عمل المنظمة على الأولويات الرئيسية وإثبات أثره. وقد أكد المؤتمر الإقليمي لأفريقيا ٢٠١٨ على أهمية هذه المبادرات الإقليمية ودعم آلية لتوجيه أعمال المنظمة بشأن الأولويات في الإقليم خلال فترة السنتين 2018-2019.

-وتسترشد أولويات المنظمة في الإقليم بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وهو الإطار السياساتي الشامل لتحويل الزراعة سعيًا إلى النمو الاقتصادي والأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش المستدامة لسكان الإقليم. وقد تطور هذا البرنامج مع الزمن وأعطي زخماً أكبر مع إعلان مالابو ٢٠١٤ بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش. ويدعو إعلان مالابو البلدان الأعضاء إلى الالتزام بالقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥، وخفض التقزم إلى ١٠ في المائة وخفض الفقر إلى النصف

بحلول عام ٢٠٢٥ من خلال النمو والتحول الزراعيين الشاملين، وتعزيز قدرة سبل العيش ونظم الإنتاج على الصمود في مواجهة تقلب المناخ وغيره من الصدمات. كما يدعو إلى إعادة الالتزام بمبادئ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وقيمه وتعزيز تمويل الاستثمار في الزراعة.

البنى الإقليمية:

-تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع الاتحاد الأفريقي، وهو المؤسسة الإقليمية الرئيسية التي تمثل ٥٥ دولة عضوًا في أفريقيا. وتقوم وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) بدور وكالة التنفيذ للاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وهناك هيئات دون إقليمية هي الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تمثل الدول الأعضاء في أفريقيا الشرقية والجنوبية والغربية والوسطى والشمالية والمؤسسات الرئيسية المتعددة الأطراف لتمويل التنمية هي مصرف التنمية الأفريقي ومجموعة البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية. وللأمم المتحدة وجود قوي في القارة الأفريقية من خلال المكاتب القطرية لمختلف برامج وصناديق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ولها وجود أيضًا في المراكز الإقليمية. كما أن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا مُحاور هام مع الاتحاد الأفريقي. وتشمل المؤسسات الأخرى ذات الصلة المؤسسات الأكاديمية والبحثية الأفريقية والمؤسسات العالمية التي يوجد مقرها في أفريقيا؛ والبرلمان الأفريقي وأعضاء البرلمانات دون الإقليمية؛ وهيئات المجتمع المدني الإقليمية، والتعاونيات ومنظمات المنتجين والقطاع الخاص؛ والمكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة الذي يدعم من خلال مكاتبه الفرعية الإقليمية ٤٧ مكتبًا قطريًا للمنظمة.

-برنامج باكسنانو:

منذ تدشينه في عام ٢٠١٩، أتاح برنامج "باكسنانو" منصة لحكومة الصومال الاتحادية للقيام بدور جديد ومتواصل في توفير شبكات الأمان الاجتماعي للأسر التي تواجه الفقر المزمن والآثار المتفاقمة للصدمات المتعددة المرتبطة بالمناخ. وفي العامين الأولين من تنفيذ البرنامج، تلقى أكثر من مليون شخص (نحو ٩% من السكان) تحويلات نقدية غير مشروطة مرتبطة بالتغذية لتلبية احتياجاتهم الأساسية من الاستهلاك. ووفرت الميزات المُضَمنة في برنامج "باكسنانو" المراعية للصدمات الحمايةَ للأمن الغذائي وسبل كسب الرزق لعدد 600 ألف شخص إضافي من التفشي الواسع للجراد الذي ضرب البلاد في عام ٢٠٢٠ عن طريق توسيع مظلة البرنامج الأصلي بصورة مؤقتة وتقديم التحويلات النقدية الطارئة. ومن خلال إرساء أسس أول نظام

لشبكات الأمان الاجتماعي تقوده الدولة في الصومال، والذي يُمَكِن البلاد من الاستجابة السريعة والفعالة للصدمات ويلبي احتياجات الفئات الأشد فقراً والأولى بالرعاية، فقد عمل برنامج "باكسنانو" على المساعدة في استعادة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة والإسهام في جهود الحكومة الاتحادية لبناء الدولة.

أتاح برنامج "باكسنانو–الأصلي" وبرنامج "باكسنانو–الصدمات" منصة واحدة لتقديم تحويلات نقدية منتظمة ويمكن التنبؤ بها وقابلة للتوسع في الصومال. وقد لعب البرنامج دوراً بالغ الأهمية في حماية الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق، وتعزيز رأس المال البشري، وتدعيم قدرة الأسر الفقيرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية وغيرها من الصدمات. وخلال أول عامين من التنفيذ:

- استفادت 200ألف أسرة (أكثر من مليون فرد) من التحويلات النقدية غير المشروطة المرتبطة بالتغذية التي يمكن التنبؤ بها من برنامج "باكسنانو–الأصلي ."وشكلت النساء ١٠٠% من المستفيدين المباشرين من التحويلات النقدية غير المشروطة التي يقدمها برنامج "باكسنانو–الأصلي"، حيث حصلت نحو ٤٠% منهن على خطوط هاتف محمول لأول مرة، مما يمثل خطوة رئيسية في تعزيز الشمول المالي للنساء الفقيرات في الصومال.
- تلقت نحو ١٠٠ ألف أسرة (حوالي ٦٠٠ ألف فرد) حماية لسبل كسب رزقها من خلال التحويلات النقدية الطارئة الشهرية استجابة لأزمة الجراد. وشكلت النساء ٧٢% من المستفيدين المباشرين من برنامج "باكسنانو–الصدمات."

بالإضافة إلى ما سبق، فقد تحقق تقدم جيد في وضع أنظمة رئيسية لتقديم الخدمات تحت مظلة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وفي تدعيم الترتيبات المؤسسية. وتم التركيز بصفة خاصة على إنشاء: (١) منهجية استهداف المستفيدين التي تقوم على التقييم المستند إلى الشواهد والدروس المستفادة من التنفيذ حتى الوقت الحالي، وذلك لتحديد الأسر الأشد فقراً بدقة وتعزيز فعالية البرنامج؛ و(٢) السجل الاجتماعي الموحد، بما في ذلك وضع نموذج موحد للتسجيل لضمان مواءمة المعلومات الأسرية لجميع البرامج، وتسهيل تنسيق البرامج وكفاءتها، ومساندة جهود حكومة الصومال الاتحادية من أجل خدمة مواطنيها بفاعلية؛ و(٣) مجموعة عمل للحماية الاجتماعية تقودها الحكومة، برئاسة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لضمان المواءمة والتنسيق بين أجندة الحماية الاجتماعية لحكومة الصومال الاتحادية والتدخلات الإنمائية والإنسانية التي يساندها المانحون .

مساهمة مجموعة البنك الدولي:

تم تدشين البرنامج في سبتمبر ٢٠١٩ باعتباره إحدى عمليات البنك الدولي بقيمة بلغت ٦٥ مليون دولار تم تمويلها من خلال منحة مساعدة إنمائية دولية قبل تسوية المتأخرات. وفي عام ٢٠٢٠، تمت الموافقة على مشروع شبكة الأمان سريعة الاستجابة لصدمات الجراد بمنحة قدرها ٤٠ مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية لتوسيع نطاق برنامج "باكسنانو" استجابة لأزمة الجراد. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٢١، شرع البنك الدولي في تنفيذ عمليتين تمويليتين إضافيتين بمبلغ ١٨٥ مليون دولار لمساندة استمرار شبكة الأمان سريعة الاستجابة لصدمات رأس المال البشري لعامين إضافيين (بقيمة ١١٠ ملايين دولار) وتوسيع مشروع شبكة الأمان سريعة الاستجابة لصدمات الجراد (بقيمة ٧٥ مليون دولار). وكان تمويل مشروع شبكة الأمان سريعة الاستجابة لصدمات الجراد جزءاً من البرنامج الإقليمي الطارئ لمكافحة الجراد باستخدام النهج البرامجي متعدد المراحل الذي تم اعتماده في عام ٢٠٢٠.

استفاد برنامج "باكسنانو" من منصة شراكة واسعة النطاق، كما أتاح التعاون الفعال مع الشركاء إطاراً للتنفيذ الناجح وزيادة مواءمة البرنامج. ويقدم برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) مساندة مباشرة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لأغراض تنفيذ البرنامج بشكل عام.

لقد قام المانحون وشركاء التنمية، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمساعدات الإنسانية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية ببذل جهودٍ مشتركة لضمان التعاون الوثيق في تبادل البيانات والتنسيق بشأن الاستهداف السليم للمستحقين .

وقد شجع الحوار المستمر على المواءمة والتنسيق مع المانحين من الوكالات الإنسانية بشأن تصميم البرنامج وتحديد أهدافه. وكانت المساندة المقدمة من الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء للصومال، الذي يموله العديد من شركاء التنمية، عاملا أساسياً في تقديم المساعدة الفنية وتوليد المعارف المستندة إلى الأدلة والشواهد للاسترشاد بها في تصميم آليات تقديم الخدمات في برنامج "باكسنانو" (على سبيل المثال، استهداف المستحقين، والسجل الاجتماعي الموحد).

يسير برنامج "باكسنانو "بثباتٍ نحو تحقيق هدفه المتمثل في تعزيز رأس المال البشري وبناء قدرة ٢٠٠ ألف أسرة فقيرة ومعرضة للمعاناة (حوالي ١,٢ مليون فرد) على الصمود عبر ٨٨٠ قرية في ٢١ مقاطعة. ومع

ذلك، وحتى تاريخ كتابة هذا الموجز، فقد امتدت مظلة برنامج "باكسنانو" لتغطية ٩% فقط من السكان. وفي المرحلة المقبلة، هناك فرصة أمام حكومة الصومال الاتحادية لتوسيع قدرة البرنامج على إفادة عدد أكبر من الأسر الصومالية وإنشاء روابط أفضل فيما بين البرامج الاجتماعية من خلال تدعيم السجل الاجتماعي الموحد، وذلك مع نضوج جانب العرض. ونظراً لنجاح برنامج "باكسنانو" كأول برنامج وطني لشبكات الأمان الاجتماعي في الصومال، فإن البرنامج بصدد توسيع نطاقه وتغطيته للاستجابة للجفاف الحالي واسع النطاق، فضلاً عن انتقاله من تركيزه المبدئي على المناطق الريفية لتمتد مظلته إلى المراكز الحضرية.

-اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

تدير فرق جمعية الهلال الأحمر الصومالي (SRCS) في جميع أنحاء البلاد عيادات صحية ثابتة ومتنقلة تخدم المجتمعات الريفية والنائية في المناطق التي يصعب الوصول إليها. توفر هذه العيادات الرعاية الصحية الأساسية والتحصينات الروتينية، فضلاً عن فحوصات لكشف حالات سوء التغذية، وتقديم الدعم الغذائي. يقوم الموظفون بإحالة حالات سوء التغذية الشديدة إلى المراكز الطبية والمستشفيات الكبيرة.

تتعاون اللجنة الدولية مع جمعية الهلال الأحمر الصومالي لمساعدة ضحايا النزاع والكوارث الطبيعية في الصومال. بسبب الجفاف الشديد الذي ضرب مناطق عديدة بالبلاد وادى إلى انتشار المجاعات، ما جعل ظروف الحياة شبه مستحيلة ووضع النساء والأطفال في خطر. وتعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة ونشر الوعي حول القانون الدولي الإنساني وزيارة المحتجزين وإعادة لم شمل العائلات التي فرقها النزاع. إن النزاع الدائر يشتت القرى والعائلات ويضعهم في ظروف خطرة. وتقوم اللجنة الدولية بنشر أخبار الصومال لإتاحة المعلومات عن أحوال السكان وقصصهم الإنسانية أولاً بأول. ومتابعة عمل اللجنة الدولية في العاصمة الصومالية مقديشو.

-الصندوق الإنساني الصومالي (SHF):

الصندوق الإنساني الصومالي (SHF) هو آلية مجمعة متعددة المانحين في البلدان تم إنشاؤها في عام ٢٠١٠ لتخصيص التمويل للتدخلات الأكثر إلحاحا لإنقاذ الأرواح في الصومال. ومن خلال الجمع بين المرونة والتركيز الاستراتيجي، يكفل الصندوق تخصيص الموارد وصرفها في الوقت المناسب، ويمكن من العمل الإنساني الفعال ويعزز التنسيق.

ومن خلال الصندوق الإنساني للصومال، يمكن للحكومات والجهات المانحة الخاصة توجيه مساهماتها إلى صندوق مشترك غير مخصص لتقديم المساعدات المنقذة للحياة للأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. يتم تحديد أولويات أموال الصندوق الإنساني للصومال وإدارتها محليا. يدعم الصندوق المشاريع ذات الأولوية القصوى للمستجيبين الأفضل – وخاصة المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وبعض وكالات الأمم المتحدة – من خلال عملية شاملة وشفافة تلبي الأولويات المحددة في خطة الاستجابة الإنسانية (HRP). وهذا يضمن توفر التمويل وتحديد أولوياته محليا من قبل أقرب الناس إلى المحتاجين. ويقرر منسق الشؤون الإنسانية في الصومال مخصصات الصندوق على أساس تحديد الأولويات الاستراتيجية التي يقودها هيكل التنسيق المشترك بين المجموعات وبناء على موافقة المجلس الاستشاري للصندوق. وعلى أساس يومي، يدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) صندوق الدعم الاجتماعي. ومنذ إنشائها، خصصت الصندوق أكثر من ٥٠٠ مليون دولار للاستجابة الإنسانية الحرجة في الصومال، واكتسبت ثقة الجهات المانحة بسبب مزاياها النسبية المتميزة – الطبيعة غير المخصصة للصندوق ومرونته، وأنظمة المساءلة القوية والراسخة وإدماجه في أنظمة التنسيق القائمة.

أولويات الصندوق الإنساني للصومال لعام ٢٠٢٢ :

ويظهر الصندوق الإنساني الصومالي مزاياه النسبية من خلال الطابع غير المخصص للصندوق؛ نظم المساءلة الخاصة بها؛ التكامل داخل أنظمة التنسيق القائمة ؛ والمرونة ، مما يسمح أيضا بالنشر السريع أو إعادة توزيع أموال الصندوق في حالات الظهور المفاجئ .

توجه المبادئ والأولويات التالية مخصصات صندوق التمويل الاجتماعي في عام ٢٠٢٢:

-مواصلة التركيز على الاستجابة الإنسانية المنقذة للحياة مع التركيز، حيثما أمكن، على المناطق المحرومة من الخدمات والتي يصعب الوصول إليها.

-ضمان مركزية الحماية والمساءلة للأشخاص المتضررين في جميع التدخلات الممولة من مؤسسة المجتمع الإنساني مع التركيز على النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة.

-إعطاء الأولوية للتنفيذ المباشر من خلال الشركاء غير الحكوميين الدوليين والوطنيين ، وهو ما يمثل ما لا يقل عن ٩٠٪ من التمويل السنوي المتاح لصندوق SHF.

–دعم الشركاء المحليين باعتبارهم المستجيبين الأفضل وضعا من خلال السعي لتوجيه ما لا يقل عن ٦٠٪ من التمويل المتاح مباشرة من خلال الشركاء الوطنيين (إذا ومتى وحيثما كان ذلك ممكنا). ويظل الهدف الشامل للصندوق هو توجيه التمويل من خلال الشركاء الأقدر على تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية وفقًا للمبادئ الإنسانية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة ومؤثرة.

–مواصلة دعم تكامل الاستجابة عبر المجموعات والتكامل مع مصادر التمويل الأخرى لدعم استجابة جماعية أقوى.

–دعم تمويل خطوط الأنابيب والبرامج التمكينية وخدمات الدعم الأخرى التي تقدمها الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية ، بحد أقصى ١٠٪ من الأموال المتاحة سنويًا.

–دعم المشاريع المحدودة متعددة السنوات حيثما كان ذلك ممكنا ومجديا، للمداخلات والمجموعات المستهدفة.

وفى ٢٠٢٢ أعلن نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للصومال، السيد آدم عبد المولى، عن تخصيص مبلغ جديد قدره ١٧ مليون دولار أمريكي من الصندوق الإنساني للصومال (SHF) لتقديم مساعدة فورية للمجتمعات في المناطق الأكثر عرضة للمجاعة.

وأضاف أن هذا التخصيص أمر بالغ الأهمية لأن عدد الأشخاص المتضررين من الجفاف قد تضاعف منذ بداية عام ٢٠٢٢ ويحتاج العاملون في المجال الإنساني بشكل عاجل إلى أموال إضافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة". وقد أثر الجفاف في الصومال على ٧,٨ مليون شخص على الأقل، بما في ذلك أكثر من مليون شخص نزحوا من منازلهم بحثا عن الماء والغذاء والمراعي.

مول المبلغ (١٧ مليون دولار) الأنشطة الفورية المنقذة للحياة في وقت تكافح فيه العمليات الإنسانية لمواكبة حجم ونطاق وشدة الاحتياجات. وعمل على تعزيز الاستجابة المتكاملة القائمة على المنطقة والتركيز على المجتمعات الأكثر تضرراً في باي وباكول ومودوغ / غالمودوغ.

-التوصيات:

- ضرورة إحداث تغيرات جذرية فى السياسات الزراعية والمائية الحالية تركز على إعطاء اكبر قدر من الإهتمام للإسراع بمعدل النمو فى الإنتاجية الزراعية، بالإضافة إلى مضاعفة الإنفاق على البحوث الزراعية لاسيما البحوث المتعلقة بإنتاج وتطوير الأصناف وخاصة الأصناف المقاومة للجفاف والحرارة والأصناف الموفرة للمياه بالإضافة إلى تحسين السلالات الحيوانية وتوفير الرعاية البيطرية وتنمية الثروة السمكية.
- لتجنب الآثار السلبية لزيادة درجة الحرارة على الإنتاجية لابد من العمل على زراعة محاصيل عالية الإنتاجية وإعادة توزيع المحاصيل على مناطق زراعتها والزراعة في المواعيد المثلى.
- تجديد الالتزام من جانب المجتمع الدولى لدعم الزراعة والإنتاج الحيواني والثروة السمكية في الصومال، وزيادة مقدار التمويلات المخصصة لذلك، إذ أن الاستثمار في الزراعة يعزز مرونة المزارعين الفقراء ويساعد على خفض مستويات الجوع والفقر خاصة وأن هذه الدولة تتعرض لموجات من التقلبات المناخية المتطرفة بين الجفاف والفيضان.
- العمل على زيادة الوعي البيئي وتقليل نسبة الأمية بين السكان لمجابهة التغيرات المناخية والتكيف مع ما يحدث نتيجة له واستغلال الموارد بطريقة رشيدة للمحافظة عليها من التدهور.
- التخطيط الزراعي بأن تولي الدولة أهمية خاصة بوضع الخطط الزراعية المستقبلية وبخاصة طويلة الأجل والمتوسطة الأجل، وتوجيه الاستثمار نحو الأنشطة الإنتاجية والتي تخدم التوجه نحو تحقيق الأمن الغذائي.
- وضع خطة للتعامل مع أي نقص أو زيادة فى موارد المياه، والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة من طاقة الشمس والرياح.
- جذب المزيد من الاستثمارات وفرص التمويل المناخي، وتعزيز شراكة القطاع الخاص في تمويل الأنشطة الخضراء.
- حظر المبيدات والمخصبات الكيميائية فى الزراعة، والاتجاه إلى البدائل الطبيعية والزراعة العضوية المستديمة.

- تعديل النمط الزراعي بعمل دورات زراعية مناسبة للأنماط المناخية، وإعادة تدوير المخلفات بشكل صحيح.
- الترشيد فى استهلاك الموارد الطبيعية، وتوعية المواطنين بمخاطر التغيرات المناخية.

الخاتمة

تطرق هذا التقرير إلى تأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي في الصومال، حيث توصل إلى أن الأمن الغذائي مفهوم متعدد الأوجه من خلال توفر الغذاء وإمكانية الوصول إليه واستغلاله، وهي الأوجه المعرضة للعديد من المؤثرات التى أبرزها التغيرات المناخية، حيث يتأثر الأمن الغذائي بتغير المناخ من خلال إمكانية الوصول إلى الأغذية وتوافرها وسهولة الوصول إليها واستخدامها والقدرة على تحمل تكلفتها. وتلعب كلا من الزراعة والثروة الحيوانية دورًا حيويًا في ضمان الأمن الغذائي في الصومال، وبالتالي فمع قلة الأمطار والجفاف والفيضانات، يصبح من الطبيعى مواجهة الصومال تحديات متعلقة بانعدام الأمن الغذائي. وإضافة إلى ذلك فارتفاع معدلات البطالة والفقر في الصومال يحد من وصول العديد من الأسر إلى الغذاء وشرائه، وهو ما يمكن أن يزيد من تفاقم مخاطر انعدام الأمن الغذائي، وبالتالي فمكافحة انعدام الأمن الغذائي في الصومال لا تتطلب اتباع نهج شامل بل استراتيجية متعددة الجوانب لمعالجة التحديات التي تواجه الصومال التي تختلف من بلد لآخر تبعًا لمدى تفاوت تأثير التغير المناخي على الأمن الغذائي.

وتعتمد قدرة الدولة على تكييف وحماية أمنها الغذائي على فهم المخاطر وتعرض مختلف المواد الغذائية للتغيرات المناخية، وذلك بالنظر إلى التقلبات المناخية التي تعاني منها، حيث تؤدي قلة الأمطار والجفاف في الأنهار والفيضانات إلى تقلص الأراضي الصالحة للزراعة والمناطق الرعوية، وفقدان الثروة الحيوانية وتناقص إنتاج المحاصيل بشكل كبير. ومع ذلك فإن تحديات التكيف مع التغيرات المناخية في الصومال ومعظم البلدان النامية هي أكثر صعوبة، لأن هذه البلدان لديها مؤسسات ضعيفة ومحدودية الوصول إلى التكنولوجيا، كما أن وجود فجوة واسعة بين تكلفة التكيف مع تغير المناخ والدعم المالي والتعلمي اللازم للحكومات يعتبر مصدرًا آخر للقلق، كما أن هناك حاجة كبيرة للاستثمار في التقنيات التي تقاوم وتدير مخاطر تغير المناخ على الأمن الغذائي، وأيضًا معالجة مواطن الضعف في النظم الغذائية.